@ 198 @ .

13 - بيان أن من روى له حديث في الصحيح لا يلزم صحة جميع حديثه .

قال الشعراني قدس سره في مقدمة ميزانه : ( ( قال الحافظ المزي والحفظ الزيلعي رحمهما ا تعالى : وممن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبعي والحارث ابن عبيدة ، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وأبو أويس ، لكن للشيخين شروط في الرواية عمن تكلم الناس فيه ، منها : أنهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه ، وظهرت شواهده ، وعلموا أن له أصلاً ، فلا يروون عنه ما انفرد به ، أو خالفه فيه الثقات . وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ ، لا سيما من استدرك على الصحيحين كابي عبد ا الحاكم ، فكثيراً ما يقول : ( ( وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع أن فيه هذه العلة ) ) ؛ إذ ليس كل حديثا أحتج براويه في الصحيح يكون صحيحاً إذ لا يلزم من كون راوية محتجاً به في الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح ، لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ ، كما قدمنا ) ) . انتهى . * * * .

14 - ما كل من روى المناكير ضعيف .

قال السخاوي في فتح المغيث : ( ( قال ابن دقيق العيد : قولهم ( ( فلان روى المناكير ) ) لا يقتضى بمجردة ترك روايته ، حتى تكثر المناكير في روايته ، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث ، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك بحديثه ؛ وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروي أحاديث منكرة ، وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع في حديث : ( ( إنما الأعمال بالنيات ) ) انتهى . .

وقال الحافظ